الفصل الثانى

تطور تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئى التعلم بالمرحلة الابتدائية فى المملكة المتحدة

obeikandl.com

مقدمة:

بعد عرض الإطار العام للدراسة، وقبل تناول النظـــام التعليمـــي الخـــاص بفئـــة التلاميـــذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم بالمملكة المتحدة، يتم في هذا الفصل تناول النقاط التالية :

أولا : تعريف مختصر بالمملكة المتحدة.

ثانيا : النظام التعليمي بالمملكة المتحدة.

ثالثا : الجهات والهيئات المسئولة عـــن تنظيـــم وإدارة التعليـــم بالمملكـــة المتحدة.

رابعا : تطور تعليم الأطفال ذوى الاحتياجـــــات الخاصـــة، والتشـــريعات الخاصة بهذه الفئة.

obeikandl.com

أولاً: تعريف مختصر بالمملكة المتحدة.

تمثل المملكة المتحدة جزءاً هاماً من المجتمع الأوروبي، ومن الطبيعي أن توجد بين الدول الأعضاء في هذا المجتمع اختلافات في بعض عناصر الثقافة قد تؤثر تأثيراً كبيراً على تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة كما تؤثر تلك الاختلافات على سنوات التعليم الإلزامي، وعلى التشريعات وتطبيقات السياسة وعمليات تشخيص الإعاقة وعلى نسبة التلاميذ الذين يتم تصنيفهم على أنهم تلاميذ ذوو احتياجات خاصة، وكذلك على مداخل تعليم أطفال هذه الفئات والتى تتراوح ما بين مدارس منفصلة قائمة على أساس تصنيف التلاميذ إلى فئات معينة، ومفهوم عام للاحتياجات التعليمية الخاصة.(١)

تضم الجزر البريطانية (إنجلترا، وويلز، وإسكتلاندا ، وشمال أيرلندا) وهى تكون فيما بينها دولة واحدة، تضم مواطنين من عناصر مختلفة فى لغاتها ولهجاتها،... ولعل هذه الاختلافات ترجع إلى طبيعة الجزر، والتقسيمات التى كانت بينهم في العصور الوسيطة.(٢)

وتعتبر إنجلترا إحدى الجزر البريطانية وأقدمها من الناحية التاريخية. وتتحد مع ويلز واسكتلاندا وأيرلندا الشمالية مكونة ما يعرف باسم المملكة المتحدة . هذا ومن المعلوم أن لأيرلندا برلمانها وحكومتها الخاصة، ولبريطانيا برلمانها وحكومتها ومقرها لندن، وإن كان لاسكتلاندا بعض قوانينها الخاصة فيما يختص بالتعليم، فلها نظام تعليمي مناظر للنظم الأخرى في المملكة المتحدة ولكنه في الوقت نفسه منفرد في بعض ملامحه. أما ويلز وإنجلترا فتحكمهما قوانين مشتركة ونظام التعليم فيهما واحد تحكمه تشريعات موحدة.

ونظراً لما تتمتع به بريطانيا من الديمقراطية، فقد استطاعت أن تقيم نظاما متوازناً دقيقاً، تقسم فيه المسؤوليات والصلاحيات بين الحكومة المركزية وسلطات الحكومات المحلية.(٣)

وفي اسكتلاندا يعتبر قطاع التعليم العام- الذى ينتظم فيه ٩٦% من المجتمع المدرسي- مسؤولية مشتركة ما بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. ويكون سكرتير

---

(1) Jenkinson, Josephine C.,OP. Cit., P. 205.

(٢) محمد سيف الدين فهمي : المنهج في التربية المقارنة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٤٨.

(3) Edmund, King D.: Other School's and Ours, 3 rd ed., London, 1969, P.54.

الولاية لاسكتلاندا- وهو أحد أعضاء مجلس الوزراء Westminster للحزب السياسي الحاكم- مسؤولاً عن الإشراف على قطاع التعليم العام وتطويره من خلال إدارة التعليم الاسكتلندي Scottish Office Education Department (SOED).[١]

أما في إنجلترا وويلز فتعتبر وزارة التربية والعلوم هى الهيئة المركزية المسؤولة عن إدارة التعليم فيهما، ولا تمتد سلطات الوزير إلى كل أنواع التعليم.

وتنقسم إنجلترا إلى ثمانى مناطق، أكبرها منطقة لندن العاصمة ويبلغ عدد سكانها (٦,٧) مليون نسمة. وتعتبر فئة كبار السن هى النسبة الكبرى من السكان، مما ساعد على ذلك محافظة الإنجليز على التقاليد وعدم حبهم للتغيير، وطبقا لتقارير مسح السكان فقد اتضح أن ٩٥,٥% من السكان من البيض بينما ينتمي ٥,٤% إلى الأقلية العرقية، ومعظمهم من المهاجرين الهنود الذين يعيشون في المقاطعات التابعة للندن وغرب مير لاند ويوركشاير، وأدت هذه الاختلافات العرقية إلى اختلافات في نوعية الأسر وحجمها ولغاتها وحاجاتها التعليمية.[٢]

هذا ويمكن وصف النظام السياسي الذى تنتهجه المملكة المتحدة بأنه "ملكية برلمانية" على اعتبار أن المنصب الملكي يعد منصباً شرفياً، أى أن الملكة هناك تملك ولا تحكم، وبالتالى فينحصر الدور السياسي للملكة في حدود ضيقه، في حين تقع السلطة الفعلية للحكم في يد رئيس الوزراء والحزب الحاكم.[٣]

ويمكن القول في هذا الصدد بأن نظام الحكم في المملكة المتحدة يعد من أكثر نظم العالم ديمقراطية، حيث استطاعت بريطانيا أن تقيم نظاماً سياسياً مستقراً يقوم على تنافس شريف بين حزبي المحافظين والعمال، كما استطاعت بريطانيا في مسيرتها نحو إقامة مجتمع الرخاء أن تقيم نوعاً خاصاً جداً من الاشتراكية، وهى اشتراكية قدمت الكثير للفرد البريطاني في صورة معاشات وضمانات- ضد الفقر والمرض-، كما قدمت تعليماً مجانياً أو شبه مجاني. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على تطور النظام الثقافي والحياة

---

(1) Morris, Lynda and Others.:"Pupils With Special Needs: A Scottish Perspective", in (Journal of Learning Disabilities, Vol.28, No.7, Aug-Sep.), 1995,.PP.386-390.

(2) The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 18, Macropaedia , PP 57-58.

(٣) فتحي مصطفى رزق: بعض المشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة... دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٩٤، ص ١٦٠.

الاجتماعية بصفة عامة، وعلى التعليم بصفة خاصة، الذى تطور تطـــورا ســـاعدت عليـــه الأيديولوجية الخاصة التى تنتهجها المملكة المتحدة، والتى تركز على الإنسان على اعتبـــار أن " نشاط الأفراد والتنافس بينهم هو وسيله التقدم والرخاء الاقتصادى، ولذا يهدف التعليـــم البريطاني إلى تطوير قدرات الأفراد بشكل تام لمصلحتهم الشخصية ولتحقيق النفـــع العـــام للمجتمع".[١]

ثانيا : النظام التعليمى بالمملكة المتحدة

يسير النظام التعليمي في المملكة المتحدة في ضوء الفلسفة الرأسمالية التى تســـعى لتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص، حيث تقوم الحكومة بوضع سياسة تهتدى بها الســـلطات التعليمية في إشرافها على التعليم بما يتفق مع ظروفها وحاجاتها، ومن هذا المنطلـــق يتـــم رسم السياسات التعليمية بالطريقة التى تجعلها مناسبة للحاجات الاجتماعية.

كما أن مشاركة المواطنين في وضع السياسات التعليمية، بدون فرضها من قبل الدولـــة، ترفع من معدل المسؤولية الشعبية التى تقف وراء التقدم العلمي الكبير الذى حققته ولا زالت تحققه هذه النظم التعليمية.

ويسير النظام التعليمي في المملكة المتحدة على نحو مخالف للنظم التعليمية المتبعـة في بعض الدول الأخرى. فلا تسيطر الدولة على كل شئون التعليم بل تشترك فـــي وضـــع سياسة عامة له تهتدى بها السلطات التعليمية المحلية في إشرافها علـــى التعليـــم وتحـــاول تكييفها بما يتفق وظروفها وحاجاتها. وقد تعددت المدارس وأنواعها في النظـــام التعليمـــي الإنجليزى، وتساعد الدولة كل تلك الأنواع من المدارس علـــى نحـــو أو آخـــر إلا أنـــها لا تسيطر عليها. ورغم تعدد هذه الأنواع من المنشآت التعليمية إلا أنها تكون فـــي مجموعـــها نظاماً قومياً للتعليم.[٢]

ووجهة نظر الإنجليز في علاقة الدولة بالتعليم تقوم على أساس تأكد الدولـــة مـــن حصول كل مواطن على حد أدنى من التعليم. ولا يعد تدبير ذلك من واجبات الدولة بل مـــن واجبات السلطات التعليمية المحلية ومن واجبات الآباء.

---

(1) Central Office of Information, Britain Official Handbook, (HMSO), London, 1988, P. 163.

(٢) وهيب سمعان، محمد منير مرسي، المدخل فى التربية المقارنة، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧، ص ص ١٨٤ – ١٨٥.

وقد نتج عن هذه السياسة تميز النظام التعليمي الإنجليزى في علاقته بالدولة بأمور ثلاثة هى:[١]

١- اللامركزية في الإشراف علي التعليم.
٢- قيام الهيئات الدينية والمدنية الحرة بدورها في التعليم.
٣- حرية المعلمين والمتعلمين.

وعلى الرغم من أن نظم التعليم والتدريب في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية نظم متشابهة بصورة كبيرة، فإن نظام التعليم في اسكتلاندا كان دائما نظاماً منفصلاً تماماً له قوانينه وتطبيقاته الخاصة.[٢]

أما عن الهيكل التعليمي في المملكة المتحدة فتعمل وزارة التربية والتوظيف Department for Education and Employment (DFEE) كوزارة حكومية مسئولة عن وضع سياسة التعليم والتدريب في إنجلترا ومن بين المسئوليات التى تضطلع بها هذه الوزارة وضع الإطار العام التعليمي، ووضع سياسة تعليم قومية، والعمل مع الهيئات المركزية والمحلية والحكومية والكنائس في تطبيق تلك السياسات، وتقديم التمويل لتلك الهيئات العامة الغير حكومية (NDPBs) والهيئات الأخرى المسئولة عنها، وأيضا الإشراف على الإطار التشريعي الذى يحكم النظام التعليمي.[٣]

وقد أنشئت هذه الوزارة عن طريق دمج وزارة التوظيف السابقة ووزارة التعليم وذلك في عام ١٩٩٥م. وتقع مسئولية تطوير وإدارة سياسات التعليم والتدريب والتوظيف على عاتق سكرتير الولاية للتعليم والتوظيف- وهو أحد أعضاء مجلس الوزراء في حكومة جلالة الملكة - وبمساعدة ستة وزراء آخرين، وذلك أمام البرلمان. وينطبق الأمر كذلك على سكرتاريى الدولة في كل من مقاطعتى ويلز وايرلندا الشمالية، فهم أيضا وزراء من مجلس الوزراء، حيث يمارسون مسئوليات مشابهة في مقاطعاتهم الخاصة.[٤]

---

(١) المرجع السابق. ص١٨٥

(2) Foreign and Commonwealth Office: Education and Training in Britain, London, Crown Copyright, P.3.

(3) Department for Education and Employment (DFEE) : The English Education System.... An Overview of Structure and Policy, November, 1995., P. 4.

(4) Foreign and Commonwealth, Op. Cit., P.2.

obeikandl.com

أما عن مقاطعة اسكتلاندا ، فوزارة الصناعة والتعليم بالمكتب الاسكتلندى تمثل الوزارة الحكومية المسئولة عن سياسة التعليم والتدريب في مقاطعة اسكتلاندا. وقد أنشئت باندماج وزارة مكتب التعليم الاسكتلندى السابق مع وزارة مكتب اسكتلاندا للصناعة وذلك في أكتوبر من عام ١٩٩٥م. ويعتبر وزير الدولة للتعليم والصناعة عضواً من الفريق الوزارى الذى يعمل في سكرتارية الدولة في اسكتلاندا، ومع رئاسة الوزراء المعنية بكافة شئون مقاطعة اسكتلاندا.

- وبصفة عامة في المملكة المتحدة تساعد الحكومة في وضع الإطار العام لنظام التعليم والتدريب وتعمل بالمشاركة مع الهيئات المحلية والمركزية لتنفيذ هذه السياسات.(١)

ومن ناحية تاريخية تمتع التعليم والتدريب في المملكة المتحدة بدرجة كبيرة من الاستقلالية، وتمول المدارس من خلال الحكومة المركزية والمحلية، وللمدارس الحرية في إدارة والتصرف في ٨٥% من ميزانياتها، كما أن لها الحرية في تعيين هيئة التدريس بها.(٢)

بدأت إلزامية التعليم في المملكة المتحدة في عام ١٨٨٠م للأطفال من سن ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، وفي أيرلندا الشمالية يبدأ التعليم الإلزامى من سن الرابعة، وامتدت فترة التعليم الإلزامى لتصبح سبع سنوات حتى اثنتي عشرة سنة. وفي عام ١٩٠٣م أصبحت سلطات التعليم المحلية هى المسئولة عن كافة أنواع التعليم سواء أكان ابتدائياً أم ثانويًا أم فنياً.(٣)

من أهم قوانين التعليم بالمملكة المتحدة قانون بتلر لعام ١٩٤٤م، حيث أعتبر نقطة تحول هامة في تطور التعليم، إذ بمقتضاه منح وزير التعليم صلاحيات كبيرة ومنها مسؤولية تطوير النظام التعليمي بإنجلترا وويلز. كما منح هذا القانون للسلطات التعليمية المحلية صلاحيات محددة تحت إشراف وزير التعليم الذى بدوره عليه التحقيق والتأكد من مدى قيام تلك السلطات بتطبيق السياسة القومية للخدمات التعليمية.(٤)

---

(1) Ibid., P.2 .

(2) Ibid., P.3.

(3) Central Office of Information: History and Function of Government Department (HMSO), London, 1993, P.83.

(4) Sharp, Paul and Dunford, John : The Education System in England and Wales, London, Longman, 1990, P.8.

وبهذا تأسست البنية الحالية للنظام التعليمي في إنجلترا وويلز بمقتضى قانون التعليم لعام ١٩٤٤م، وذلك على الرغم من التغييرات والتعديلات التى طرأت عليه منذ ذلك الحين.

وفي عام ١٩٨٨م ظهر قانون آخر يتناول إصلاح التعليم وتطويره في المملكة المتحدة، ويعتبر هذا القانون من أهم قوانين الإصلاح التعليمي بعد قانون ١٩٤٤م.[١]

وفيما يتعلق بالسلم التعليمي في المملكة المتحدة فهو يقسم إلى ثلاث مراحل : ابتدائية وثانوية وجامعية : تبدأ المرحلة الابتدائية من سن ٥- ١١عاما وتنقسم المرحلة الابتدائية بدورها إلى مرحلتين عمريتين: من ٥- ٧سنوات وتعرف بمرحلة الروضة، والمرحلة الابتدائية من ٧- ١١سنة. ويتقدم التلميذ في سن الحادية عشرة لأداء اختبار لقدراته واستعداداته لينتقل إلى المدرسة الثانوية.[٢] أما المرحلة الثانوية فتستمر حتى سن السادسة عشرة وتنقسم إلى المرحلة الثالثة- من سن ١١- ١٤سنة -، والمرحلة الرابعة من سن ١٤ - ١٦سنة.[٣]

أما فيما يتعلق بتعليم التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة، فعلى الرغم من ثبات البنية الأساسية لتعليمهم نسبياً حتى صدور قانون التعليم لعام ١٩٨٨م إلا أنه كان هناك تغير جوهري في عام ١٩٧١م حين تولت السلطة التعليمية المحلية مسؤولية تعليم الأطفال المعاقين. كما طرأ تغير آخر أثر على نظام التعليم الخاص ألا وهو الالتزام بالمدارس الشاملة (قانون التعليم لعام ١٩٧٦م) حيث كان الاتجاه العام نحو الشمولية والذى انطوى على مبدأ عدم العزل كجزء مكمل لسياسة الشمولية.[٤]

ثالثا: الجهات والهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة التعليم بالمملكة المتحدة

يتم تنظيم التعليم وإدارته في المملكة المتحدة من خلال التعاون بين وزارة التربية والعلوم وسلطات التعليم المحلية وتعتبر الوزارة هى الهيئة المركزية المسؤولة عن التعليم، وعلى المستوى المحلي كل مقاطعة مقسمة إلى مناطق إدارية لإدارة التعليم، تسمى سلطات

---

(1) Sharp, Paul and Dunford, John, Op. Cit., P.9

(2) Department of Education of Science (DES): Government Statistical Service, London, 1988, P.57.

(3) DFEE, Op. Cit., P.16

(4) Stow, Lynn and Selfe, Lorna: Understanding Children with Special Needs, London, Unjwin Hyman, 1989, P. 231

التعليم المحلية Local Educational Authorities (LEA) ، ويكـــون أعضـــاء السلطات المحلية في هذه المناطق الإدارية أعضاء في المجالس المحلية لها، وتقـــوم وزارة التربية والتعليم برسم سياسة التعليم بجميع مراحله وأنواعه. وتقوم الوزارة بدفع الاعتمـادات المالية إلى سلطات التعليم المحلية التى تقوم بدورها بتوزيع المصروفات حسب الحاجات.(١)

وتتواجد في إنجلترا عدد (١٠٩) سلطة تعليمية محلية مسؤولة عن تســـع وثلاثيـــن مدينة، منها ست وثلاثون تقع في مناطق تابعة لإنجلترا، وعشرون منها خارج مدينة لنـــدن، واثنتا عشرة منها داخل مدينة لندن، وهناك ثمان مناطق تعليمية تابعة لويلـــز. تقـــوم هـــذه السلطات التعليمية المحلية بتنفيذ سياسة المجلس فيما يتعلق بمسئوليات التعليم. ويتولى مديـــر التعليم المحلي مسؤوليات سلطة التعليم المحلية. وتنقسم لجنة التعليم في ســـلطات التعليـــم المحلية. إلى لجان فرعية مختلفة منها : لجنة التعليم العالى، ولجنـــة المـــدارس الابتدائيـــة، ولجنة المدارس الثانوية، ولجنة التوظيف، ولجنة المكتبات والمتاحف، ولجنة المبانى.(٢)

وتعتبر الاحتياجات الخاصة أحد المجالات التى تحتفظ السلطات التعليميـــة المحليـــة بالمسئولية تجاهها. والتى تضطلع بها أقسام الاحتياجات الخاصة داخل الســـلطات التعليميـــة المحلية.(٣)

تقوم علاقة السلطة التعليمية مع وزارة التربية على أساس التعاون المتبادل علـــى المستويين الرسمي وغير الرسمي، حيث يقوم موظفون معينون في وزارة التربية بتصريـــف شئون السلطات التعليمية المحلية، ويكون كل منهم مسئولاً عن منطقة معينة، وعلى هـــؤلاء الموظفين أن يتحققوا كذلك من مطابقة المشروعات التى تقدمها سلطات التعليم المحلية مـــع تعليمات وزارة التربية، ويقوم هؤلاء الموظفون بالبت في الأمور التى تقع تحت ســـلطاتهم، أما غيرها فيحيلونها إلى رؤسائهم.(٤)

---

(1) Central Office of Information, Op. Cit., P. 84.

(2) Stathan, Tune and Mackinnon, Donald: The Education File, the Handbook of Education Information in U.K., 2nd ed., London, 1991, P. 42.

(3) Leadbetter, Jane and Leadbetter P. : Special Children Meeting the Challenge in the Primary School, London & N.York, Cassell, 1993, P.149.

(٤) محمد منير مرسي، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٧، ص ١٨٣.

وتقع مسئولية تجديد وتمويل ميزانيات المدارس على عاتق هذه السلطات التعليمية بالإضافة إلى تعيين مديري المدارس، وتوزيع منح الحكومة المركزية وتقديم خدمات إدارية أخرى. هذا بالإضافة إلى عمل تلك السلطات كمستشارين ومرشدين للمدارس التي تقع في منطقتها.[١]

أما فيما يتعلق بالطفل ذى الاحتياجات التعليمية الخاصة فيتلقى هذا الطفل ووالداه المساعدة من العديد من الهيئات،ومن المتخصصين في مختلف المجالات. هذا بالإضافة إلى الهيئات الحكومية الثلاث الرئيسية التى توفر الرعاية والخدمات الأساسية لهؤلاء الأطفال تلك الهيئات الثلاث هى:

- *السلطة التعليمية المحلية* *Local Educational Authority (LEA)*
- *الخدمات الصحية* *The Health Service (HS)*
- *وزارة الخدمة الاجتماعية* *The Social Services Department. (SSD)*

ومن بين الهيئات التعليمية الأخرى ما يلى:[٢]

- *وكالة تمويل المدارس:* *The Funding Agency for Schools (FAS)*

وهى هيئة حكومية غير وزارية NOPB أسست في أبريل من عام ١٩٩٤م. وتكمن مهمتها الأساسية في حساب وتقديم المنح للمدارس المستقلة الحاصلة على منح، كما تلقى عليها أيضا مسئولية الرقابة المالية على المدارس المستقلة.

- *هيئة التقويم والمناهج المدرسية*

The School Curriculum And Assessment (SCAA)

وهى هيئة حكومية غير وزارية تم تأسيسها في عام ١٩٩٣م. من بين مهامها ومسئولياتها : تقديم المشورة لسكرتير الولاية للتعليم حول المناهج وإجراءات التقويم والاختبارات القومية، والإشراف على مراقبة جودة الاختبارات العامة، ووضع الاختبارات القومية، والإشراف على مراقبة جودة الاختبارات العامة.

---

(1) DFEE, Op. Cit, 1995, P.4

(2) DFEE, Op. Cit, 1995, P.4 – 5

- *مكتب ضمان الجودة في التعليم:*

Office for Standards in Education (OFSTED)

تم تأسيسه في عام ١٩٩٢م، وهو هيئة حكومية غير وزارية مستقلة تعمل عن قرب مع وزارة التعليم والتعيين. ويرأسها مفتش جلالة الملكة العام للمدارس Her Majesty's Chief Inspector of Schools (HMCI) وهو المسئول عن التفتيش الدورى على مدارس المقاطعة كل أربع سنوات.[١] وتخضع كل مدارس إنجلترا للتفتيش. وعلى المفتش العام مهمة إعلام وزير الدولة بمستوى جودة التعليم في المدارس، وبالمستويات التى حققتها المدارس، وما إذا كانت المدارس تدبر المصادر التمويلية لها بنجاح أم لا، وأيضا إعلامه بالمستوى الأخلاقى والروحى والثقافى لدى تلاميذ المدارس. وهناك هيئة مماثلة في مقاطعة ويلز تضطلع بمسئولية التفتيش على المدارس، أما في أيرلندا الشمالية فتقع مسئولية التفتيش المدرسي على عاتق وزارة التعليم بأيرلندا الشمالية. وفي اسكتلاندا فتقع مسئولية التفتيش المدرسي على عاتق مفتشى المدارس لصاحبة الجلالة. وهؤلاء المفتشون مستقلون مهنيا إلا أنهم يمثلون جزءاً من المكتب الاسكتلندى ويتبعونه إدارياً.[٢]

ويقدم التعليم في المملكة المتحدة من خلال أنواع متعددة من المدارس ومنها:[٣]

أنوع المدارس فى المملكة المتحدة:

- *المدارس الحكومية:*

ينتظم أكثر من ٩٠% من تلاميذ المملكة في مدارس حكومية عادة ما تعرف بمدارس الدولة. دون أن يتحمل أولياء الأمور أية نفقات .

(١) في إنجلترا وويلز: هناك تنوع كبير في نظام المدارس في إنجلترا وويلز فتوجد حاليا عدة فئات من المدارس منها:

- *مدارس المقاطعة* : وهى مملوكة ملكية كلية ومدارة عن طريق السلطات التعليمية المحلية.
- *المدارس التطوعية:* مدارس الإعانة التطوعية/ مدارس الاتفاقات الخاصة: وتديرها هيئات تطوعية معظمها كنائس أو هيئات مرتبطة بالكنائس وتشرف على المدارس السلطات التعليمية المحلية.

---

(1) Ibid., P. 5.

(2) Foreign and Commonwealth Office, Op. Cit., P.10.

(3) Ibid., P.7.

- *مدارس حاصلة على منح:* وتمولها الحكومة المركزية من خلال هيئة تمويل المدارس
- *مدارس متخصصة:* وتتواجد هذه النوعية في إنجلترا فقط، حيث تمكن هذه النوعية من المدارس مدارس الثانوية من تنمية نقاط القوة لدى الطلاب في مجال معين ومن أمثلتها كلية التكنولوجيا، وكلية اللغات، وكلية الفنون والرياضة.
- *المدارس الخاصة* : وتوفرها السلطات التعليمية المحلية لرعاية التلاميذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- *المدارس المستقلة الخاصة* : وينتظم حوالى ٧% من التلاميذ في إنجلترا في مدارس مستقلة والتى يبلغ عددها حوالى (٢٢٧٠) مدرسة.

أما في اسكتلاندا ينتظم حوالى ٤% من التلاميذ في تلك النوعية من المدارس والتى يبلغ عددها (١١٤) مدرسة. ولا تمول الدولة تلك المدارس وإنما تحصل تلك المدارس على التمويل اللازم لها من الرسوم التى يدفعها أولياء أمور التلاميذ، ومن دخل الاستثمارات. وتستقل غالبية مجالس تلك المدارس وتدير شئونها اليومية. وعلى الرغم من تمتعها بالاستقلالية إلا أنها تخضع للتفتيش للتحقق من ضمان جودة التعليم فيها.[1]

(٢) ايرلندا الشمالية :

هناك عدة فئات من المدارس هى:[2]

- *المدارس الخاضعة للإدارة المركزية* *Controlled Schools*: وهى التى تخضع مباشرة لمجالس التعليم والمكتبات.
- *المدارس التطوعية* *Voluntary Maintained Schools* : والتى تخضع أساساً للإدارة الكاثوليكية الرومانية.
- *المدارس الأكاديمية التطوعية* *Voluntary Grammar Schools*
- *المدارس المتكاملة الحاصلة على منح* *Grant-Maintained Integrated Schools* وهى تلك التى تقبل التلاميذ البروتوستانت والرومان والكاثوليك.

---

(1) Ibid. P.8 .

(2) Ibid. P.8.

(٣) *اسكتلاندا*

هناك ثلاث فئات من المدارس في اسكتلاندا وهى:[١]

- *مدارس الدولة* *State Schools*: والتى تخضع للسلطات التعليمية المحلية.
- *المدارس المعانة بالمنح* *Grant- Aided Schools*: والتى تشمل مدارس ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- *مدارس الحكم الذاتى* *Self - Governing Schools* : وهى معادلة للمدارس المستقلة الحاصلة على منح في إنجلترا.

من خلال ما سبق يمكن وصف تنظيم التعليم بالمملكة المتحدة بأنه تنظيم مركزى في ظل نظام ديمقراطي، وتعتبر إدارة التعليم في بريطانيا نمطاً للإدارة اللامركزية، حيث تتوزع مسؤوليات التربية والتعليم بين وزارة التربية والعلوم (DES) والسلطات التعليمية المحلية (LEA) .

رابعا : تطور تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بالمملكة المتحدة

عند تناول الخدمات المقدمة للأطفال ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة (ESN) والأطفال غير المتوافقين Maladjusted نجد أنه حتى وقت قريب لم يتجاوز عام ١٨٩٠ نص قانون المجانين Lunacy Act صراحة على أنه :" يقصد بالمجنون Lunatic ذلك الشخص المعتوه Idiot أو الشخص المختل عقلياً". وبهذا اختلط مفهوم المرض العقلي بمفهوم الخلل العقلي Mental Deficiency, Mental Illness وأوضح برتيشارد Pritchard في كتابه الذى تناول تعليم المعوقين منذ عام ١٧٦٠ م حتى عام ١٩٦٠م، أن الفرق بين الفئتين قد تم تحديده بوضوح من جانب الأطباء ومن جانب رجال التربية، وذلك بنهاية القرن التاسع عشر، ولكن على ما يبدو لم يتعرف أعضاء البرلمان على هذا الفرق.

ويرجع التعرف على هذا الفرق إلى فترتي حكم الملكين إدوارد الأول والثانى Edward I & II، حيث كانت هناك تفرقة بين "المعتوه" وبين الشخص الذى يعانى من خلل عقلي وتنتابه حالات من الجنون. كان لهذا الفرق أهمية عملية حينذاك، حيث

---

[1] Ibid. P.8

كان الملك يستولي على ممتلكات الشخص الذى يعاني من الجنون خلال فترة جنونه فقـــط، أما في حالة المعتوه فإن الملك كان يستولي على ممتلكات هذا المعتوه للأبد.(١)

ولم يبدأ الاهتمام الجدي باحتياجات الأطفال المتـــأخرين دراســيا Backword Children قبل عام ١٨٧٠م، حينما تمت مطالبة بعض المجالس التعليمية المحلية بتوفير مدارس إبتدائية في مناطق يتزايد فيها الطلب على التعليم العام، حيث لم يتم مواجهـــة هـــذا المطلب من قبل هيئتين تطوعيين قائمتين هما الجمعية القوميـــة National Society وجمعية المدارس الأجنبية والبريطانية British and Foreign School Society ولم تلتزم تلك المدارس التى أنشأتها هاتان الجمعيتان الرائدتان بقبول كل الأطفال المتقدمين لـــها، وكان بين هؤلاء الأطفال الذين لم يجدوا مكانا لهم في تلك المدارس أطفـــال علـــى درجـــة منخفضة من الذكاء.(٢)

ومن خلال قوانين التعليم الابتدائي التى صدرت في الأعـــوام ١٨٧٠م و١٨٧٦م و١٨٨٠ م ظهر الاهتمام بالتعليم الحر والتعليم الإلزامي في إنجلترا. ولم تهتم هذه القوانيـــن بفئات الأطفال الأغبياء dull أو الأطفال الذين يعانون من مشـــكلات فـــي التعلـــم أو ذوى مشكلات سلوكية. وقد أدى تطبيق نظام التعليم الإلزامي إلى قبول جميـــع الأطفـــال فـــي المدارس دون تفرقة وبالتالي ظهور مشكلات تعليميـــة مختلفـــة. وواجـــهت الكثـــير مـــن المدارس هذا الموقف عن طريق ابتكار مستوى أطلق عليه المســتوى (و) Standard O ، يقوم بالتدريس فيه تلاميذ يقومون بدور المعلم Pupil Teachers ، وذلك نظرا لقلة أعداد المعلمين المؤهلين لتدريس الأطفال العاديـــين. فكـــان هذا المستوى- المســـتوى (و) - ليس فقط ملجـــأ لضعـــاف العقـــول Feeble Minded ولكن أيضا للمعاقين بدنيـــا، والأطفال الذين لم يستطيعوا اللحاق بمنـــاهج الفصـــل العـــادى. وكمـــا يذكـــر بريتشـــارد Pritchard أن أعمار هؤلاء الأطفال كانت تتراوح ما بين الثامنة إلـــى الثالثـــة عشـــرة "وكانوا يحشرون معا".

إلا أنه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي (١٨٩٠م) إزداد الضغـــط للمطالبـــة بخدمات خاصة لهؤلاء الأطفال. وطالبت لجنة فرعية من جمعية التنظيم الخـــيري (١٨٩٣م)

---

(1) Galloway, David M. & Goodwin, Carole : "Educating Slow Learning and Maladjusted Children: Integration or Segregation?", London, Longman, 1979.P.1.

(2) Department of Education and Science: Education Pamphlet No. 46, Slow Learner At School, London, Her Majesty's Stationary Office, 1965. P.1.

Charity Organization Society بإنشاء مدارس خاصة لعدد كبير من الأطفال الذين يحتاجون إلى هذا النوع من التعليم الخاص. كما أبدت رأيها فيما يتعلق بكون مجالس المدارس وليست الهيئات التطوعية هى التى يجب أن تكون مسئولة عن تأسيس مثل هذه المدارس الخاصة. كذلك اقترحت اللجنة أن تضطلع مجالس المدارس بمسئولية تقديم وتوفير الرعاية الخاصة بإقامة هؤلاء التلاميذ عند الضرورة. وكانت توصيات جمعية التنظيم الخيرى هذه قد اقترحها من قبل ج.ى. شتلوورث G.E. Shuttleworth (١٨٨٨م) -المشرف الصحي لدار ألبرت الملكية للصحة العقلية - والذى أجرى مقارنة بين الخدمات المحدودة في إنجلترا مع مثيلاتها المقدمة في الدول الأقل ثراء كألمانيا والنرويج.

وجاء الضغط على مجلس إدارة مدرسة لندن أيضا من داخل المدرسة نفسها حينما قام موبيرلي Moberly - رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بتعليم كفيفي البصر والصم- بإقناع مجلس الإدارة عام ١٨٩٠ بقبول عرض بإنشاء مدرسة خاصة بالأطفال ضعاف العقول. وعلى الرغم من رفض هذا العرض إلا أنه في السنة التالية وافق مجلس إدارة المدرسة علي فتح ثلاث "مدارس تجريبية للتعليم الخاص" في أكثر المناطق فقراً في المدينة. ولم تزد نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للتلاميذ عن معلم لكل ثلاثين تلميذاً. وكان على المعلم الأول في المدرسة مسئولية تحديد وتقسيم الأطفال إلى: (منخفضي الذكاء، ذوى قدرات ضعيفة في الفهم أو الذاكرة أو التفكير ٠٠٠ الخ). وقبل قبول الطفل في المدرسة كان على التلميذ أداء اختبار تجريه له لجنة مكونة من أحد المفتشين من مجلس المدرسة والمسئول الطبى بالمجلس والمعلم الأول في المدرسة الخاصة.[1]

أما فيما يتعلق بالجدل الذى طرأ على مجال التعليم الخاص في الثمانين سنة التالية (ولم تتم تسويته إلا في السبعينيات من هذا القرن)، فنجد أنه من الجدير بالذكر أن شروط القبول في تلك المدارس كانت شروطاً تربوية في المقام الأول. وكان هذا الأمر مطبقاً في مدارس لندن الداخلية. وكذلك في مدرسة ملتون ستريت Milton Street بمدينة Leicester ، حيث اتسع الفصل الدراسي في عام ١٨٩٢ م لعدد (١٢) تلميذا من الأطفال ضعاف العقول. وحينذاك كان السيد م. ماجور M.Majar - وهو أحد مفتشي مجلس مدرسة ليستر - يقوم باختيار هؤلاء الأطفال وذلك بالاستعانة بكتاب قراءة، حيث لم يكن

---

(1) Galloway, David M. and Goodwin, Carole., O p. Cit., .P.2

يستخدمه لمعرفة قدرة الطفل على القراءة أم لا بل لمعرفة ما إذا كان الطفل يستطيع شـــرح الأحداث التى في الصور أم لا، وأن يجيب على الأسئلة التى تدور حول بيئته.[١]

وبحلول عام ١٨٩٦م ، وبعد أربع سنوات من افتتاح مدرسة هوف ميدلتون Hugh Myddleton بلندن، كان هناك (٩٠٠) طفل ينتظمون في (٢٤) مدرسة خاصة. وفي نفس تلك الفترة كانت قد افتتحت مدارس وصفوف أخرى في مدن برادفـــورد Bradford وبرمنجهام Birmingham ونوتنجهام Nottingham وبريستول Bristol وبرايتون Brighton . كما وجه الانتباه حينذاك في المقام الأول لاحتياجـــات الأطفـــال المتخلفيـــن retarded والمتأخرين دراسيا backward . وقدم الدكتور ألفريد إيتشهولز Eichholz -المفتش الطبى بوزارة التعليم- اقتراحاً بأن يصنف الأطفال الذين يحتاجون إلـــى التعليـــم الخاص إلى ثلاث مجموعات هى:

الأولى : أطفال ذوو خلل عقلى واضح.

الثانية : أطفال ذوو إعاقات بدنية أو يعانون من الصرع.

الثالثة : أطفال أصحاء إلا أنهم متأخرون دراسيا.[٢]

وفي عام ١٨٩٨م قامت اللجنة الوزارية بوزارة التعليم والمختصة بتعليم الأطفـــال المعاقين والمصابين بالصرع بنشر تقريرها الذى يوصى بضرورة أن يكون التعليم الخـــاص تعليما إلزاميا. كما اقترحت اللجنة ألا يتجاوز عدد تلاميذ الفصل الدراسي عشـــرين تلميـــذاً بصفة عامة، وأن يكون كل المعلمين الأوائل ومعظـــم المعلميـــن المعـــاونين ذوى كفـــاءة ومؤهلين. وقد وردت معظم توصيات اللجنة في قانون التعليم الابتدائي لعام ١٨٩٩م، ولـــم تقبل حينذاك وزارة التعليم مبدأ إلزام السلطات المحلية بتوفير مدارس خاصة، وبالتالي سـمح القانون فقط للسلطات المحلية بتوفير الخدمات التعليمية لأطفالها المعاقين ذهنيا أو بدنيـــا أو يعانون من الصرع. وخلال السنوات العشر التالية استخدمت أكـــثر مـــن ثلـــث الســـلطات التعليمية المحلية (٣٢٨ سلطة تعليمية محلية) السلطة المخولة لها.[٣]

تم في هذا القانون التفرقة بين فئتين من فئات الأطفال المعاقين، فقد ميز بين أولئـــك الأطفال الذين يعانون من خلل عقلى Mentally Defective وأولئك الأطفـــال المعـــاقين الذين لا يعانون من هذا الخلل.

---

(1) Ibid., P.2 .

(2) Ibid., P.2.

(3) Ibid., P.3.

ومنح هذا القانون السلطة للهيئات التعليمية المدرسية لتوفير مدارس أو فصول خاصة لأولئك الأطفال الذين تشملهم تلك الفئة، وطبقا لذلك فقد تم إنشاء العديد من المدارس في المدن الكبرى لهؤلاء الأطفال.(١)

وتتضح أهمية هذا القانون لأنه عبر عن اهتمام الجهات التشريعية ولأول مرة باحتياجات هذه الفئة من الأطفال الذين أخفقوا في الاستفادة من التعليم المعتاد، واحتياجاتهم إلى نوع خاص من التعليم.

ومن خلال قانون التعليم لعام ١٨٩٩م تم التصديق على توفير فصول أو مدارس خاصة للأطفال الذين يعانون من ضعف عقلي. وبحلول عام ١٩٠٠م تم إنشاء وافتتاح عدد من الفصول الخاصة في منطقة ليستر Leicester أولا ثم تلتها المدن الكبرى الأخرى، كانت تلك الفصول مخصصة لهؤلاء التلاميذ غير القادرين على الاستفادة من التعليم المتاح في المدارس العادية.(٢)

وفي تلك الفترة كان لمجال علم النفس أثره البالغ في مجال التربية ومجال دراسة نمو الطفل، وبدأ ذلك حينما قام بينيه Binet عام ١٩٠٥م في باريس بتصميم اختبار عقلي مبسط كاستجابة للحاجة الملحة إلى أدوات تشخيص يعتمد عليها في تحديد أكثر التلاميذ احتياجاً للتعليم الخاص. ولعب التطور في مجال الاختبارات العقلية والذى تبع هذه المرحلة دوراً كبيراً في دراسة الفروق الفردية بين تلاميذ المدارس، مما أدى إلى إدراك الحاجة إلى أسلوب التعليم التفريدي.(٣)

وعلى الرغم من مطالبة كلا من بينيه Binet وسيمون Simon (١٩٠٤م) بوجوب تعليم ضعاف العقول القراءة والكتابة، إلا أنهما ظلا متشائمين حول إمكانية تعليم العديد من هؤلاء الأطفال. وأخيراً قام متطوعون مثل مارى ديندى Mary Dendy وديم إلين بنسنت Dame Ellen Pinsent بالمطالبة بعزل التلاميذ ضعاف العقول في مدارس خاصة، مؤكدين الحاجة إلى مدارس يومية خاصة، وكان لهؤلاء أثرٌ كبيرٌ في إنشاء

---

(1) DES: Pamphlet No. 46., Op. Cit., P.2.

(2) Tansley, A.E. & Gulliford, R.: " The Education of Slow Learning Children", London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1977., P.33.

(3) Ibid, P.4.

الجمعية القومية لرفاهية ضعـــاف العقـــول The National Association for the Welfare of the Feeble- Minded والتى تأسست عام ١٨٩٧م وعندما قدمت اللجنـــة الملكية لرعاية ضعاف العقول Royal Commission on the Care and Control of The Feeble- Minded والتى شكلت عام ١٩٠٤م - تقريرها عـــام ١٩٠٨م، أوصـــت بضرورة تعديل قانون عام ١٨٩٩م واستبعاد الأطفال ذوى الخلـــل العقلـــي الذيـــن ســـتقع مسئوليتهم بالتالي على السلطة التشريعية في اللجان المحليـــة للخلـــل العقلـــي Local Mental Deficiency Committees ،والسلطات التعليمية المحليـــة والتـــي مارســـت سلطتها في ظل قانون ١٨٩٩م.(١)

وفي الوقت الذى مثل فيه تقرير اللجنة الملكية عقبة هامة أمام الســـلطات التعليميـــة المحلية إلا أنه كان له أثره الإيجابي في تشجيع مؤيدي المدارس الخاصة على الاســـتمرار في الدعاية عن نجاح تلك المدارس. ونتيجة لذلك ألزم قانون الخلل العقلـــي لعـــام ١٩١٣م Mental Deficiency Act السلطات التعليمية المحلية بإجراء عمليـــة تحقـــق علـــى الأطفال ذوى الخلل العقلي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧سنوات إلى ١٦ســـنة. فـــهؤلاء الأطفال الذين سيصلون إلى لجان الخلل العقلي سيكونون هم الأطفال غير القـــادرين علـــى الاستفادة من التعليم المتاح في الفصول الخاصة. بمعنى آخر سيكونون هم الأطفال الذين يتم اعتبارهم اليوم أطفالا ذوى احتياجات تعليمية خاصة من فئة شديدى الإعاقـــة ESN (S) .بالإضافة إلى قانون ١٩١٣م جاء قانون ١٩٢٧م الذى دعم ما ورد فـــي قـــانون ١٩١٣م ،حيث صنف هذين القانونين فئة الخلل العقلي إلى معتوهIdiot - وهو من تكون نسبة ذكائه من صفر إلى عشرين- ، وإلى أبله Imbecile - وهو من تتراوح نسبة ذكائه مـــا بيـــن واحدة وعشرين إلى خمسين- ، ثم ضعفاء العقول Feeble Minded - وهم من تـــتراوح نسبة ذكائهم ما بين إحدى وخمسين درجة إلى سبعين درجة- واستمر الأمر كذلـــك حتـــى صدور قانون الصحة العقلية لعام ١٩٥٩م The Mental Health Act.(٢)

وفي السنة التالية جاء قانون التعليم الابتدائي (للأطفـــال الصرعـــى وذوى الخلـــل العقلى) The Elementary Education (Defective and Epileptic) Children Act 1914 ليجعل من قانون عام ١٨٩٩م إلزامياً. فقد ناشـــد هـــذا القـــانون الســـلطات

---

(1) Galloway, David M. and Goodwin, Op. Cit., P.3.

(2) Bowler, Dermot M.& Brook, Sarah Lister : " From general Impairment to Behavioral Phenotypes" , in:(Children with Learning Difficulties, Fowcus, Margaret (ed.)). U.K. Whurr Pub., Ltd., 1997, P.5.

التعليمية المحلية "بالاهتمام بتوفير الخدمات والإمدادات المخصصة للتلاميذ الذين يعانون من أى نوع من الإعاقة سواء إعاقة بدنية أو إعاقة عقلية، وذلك بتوفير معاملة تعليمية خاصة Special Educational Treatment لهم سواء بإنشاء مدارس خاصة لهم أو في أى شكل آخر، ويعنى هذا توفير التعليم بطرق وأساليب خاصة تناسب هؤلاء التلاميذ الذين يعانون من تلك الإعاقات".[1] وبهذا فقد فرض هذا القانون على السلطات التعليمية المحلية مسئولية توفير خدمات ملائمة للأطفال الذين يعانون من خلل عقلي ويتجاوزون سن السبع سنوات في المناطق التى تخضع لسلطتها.[2]

ولم يؤد هذا القانون إلى زيادة الخدمات والإمدادات التعليمية الخاصة في الفترة. ففى عام ١٩١٤ م كان هناك (١٣,٥٦٣) طفلا في مدارس التأخر العقلى، وبحلول عام ١٩٣٩ م لم يتجاوز العدد (١٧٠٠٠) طفل فقط.

وكان هناك أيضا قانونان هامان آخران وهما قانونان خاصان بالخلل العقلى The English Mental Deficiency Acts لعامى ١٩١٣م و١٩٢٧ م، وصنف هذان القانونان فئة الخلل العقلي إلى معتوه Idiot – ثم ضعفاء العقول Feeble - Minded ، واستمر الأمر كذلك حتى صدور قانون الصحة العقلية لعام ١٩٥٩م The Mental Health Act حيث استبدلت بمقتضى هذا القانون تلك المصطلحات بمصطلحات جديدة، وكانت تلك المصطلحات الجديدة هى التالية: "تخلف حاد" Severe Subnormality وتتراوح فيه نسبة الذكاء ما بين درجة صفر إلى خمسين درجة، ثم "تخلف"Supnormality وتكون نسبة الذكاء فيه ما بين إحدى وخمسين درجة إلى سبعين درجة.

وفي نفس العام رأت التشريعات الانجليزية الخاصة بالتلاميذ المعاقين والمدارس الخاصة The English Handicapped Pupiles and Special Schools Regulations استبدال "مصطلح" ذوى التخلف الحاد بمصطلح " غير القادرين على التعلم" Ineducable persons ،بينما استبدل مصطلح " المتخلفين" Subnormal Persons بمصطلح المتخلفين تعليميا Educationally Subnormal (ESN) وكانت المصطلحات الأميركية المقابلة لتلك الاصطلاحات الإنجليزية هى "متخلفون عقلياً قابلون

---

(1) Ibid., P. 10.

(2) DES: Pamphlet No. 46, Op. Cit, P. 2.

للتدريب" Trainable Mentally Retarded ومتخلفون عقليا قابلون للتعليم [1] Educable Mentally Retarded.

- ***قانون التعليم لعام ١٩٢١م:***

طبقا لهذا القانون تزايدت الأصوات المطالبة بتوفير خدمات خاصة للأطفال الذين يعانون من خلل عقلي، وجاء في نص القانون ما يلي:" بعد موافقة مجلس التعليم Board of Education فعلى كل سلطة تعليمية محلية اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لإجراء عملية التحقق Ascertaining ... ففي المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطة التعليمية المحلية، يجب تحديد التلاميذ الذين لا يعدون من فئة "البلهاء" Imbecile وليسوا مجرد أغبياء Dull وممن يطلق عليهم من ذوى الخلل العقلي Mentally Defective، وبعبارة أخرى يجب تحديد الأطفال القاطنين في المنطقة والغير قادرين على الاستفادة من التعليم المتاح في المدارس الابتدائية العامة، وذلك بسبب معاناتهم من خلل عقلى- أو خلل بدنى، ولكنهم بسبب هذا الخلل قادرين على الاستفادة من التعليم المتاح في المدارس أو الفصول الخاصة، والتى ستتاح لهم طبقا لهذا البند من القانون الخاص بالتلاميذ ذوى الخلل العقلي".[٢]

وبمقتضى هذا القانون كانت هنالك خمسة أنواع من الإعاقات حددتها تلك السلطات، ويرجع القصور في توفير الخدمات والإمدادات في تلك الفترة إلى ثلاثة أسباب منطقية كانت كالتالي:

١- كان للدولة ما يشغلها من شئون واهتمامات أخرى خلال وبعد الانتهاء مباشرة من الحرب العالمية الأولى.

٢- في الفترة من ١٩٢٤ م حتى ١٩٢٩م قامت لجنة برئاسة أ . هـ. وود A.H. Wood للبحث والتقصي عن الاحتياجات التعليمية لضعاف العقول, وفي الوقت الذى عارضت وقاومت السلطات التعليمية المحلية استخدام التشريع المتاح آنذاك لزيادة الإمدادات التعليمية، أوصت اللجنة بإجراء تغيير في الهيكل الأساسي للتعليم الخاص.

---

(1) Bowler, Dermot M. & Brook, Sarah Lister, Op. Cit., P.5.

(2) DES: Pamphlet No. 46., Op. Cit., P.3.

٣- قدمت لجنة وود Wood تقريرا يفيد مشاركة المملكة المتحدة لأمريكا والدول الأوروبية الأخرى فترة ركود الثلاثينيات. وفي ظل هذا الوضع لم يكن من المتاح إجراء أى شكل من أشكال التوسع في الخدمات.

كان الهدف الأساسي للجنة وود Wood هو تحديد مدى انتشار الضعف العقلي، بينما

كان هدفها الثانى اقتراح تجديدات في النظام الحالي لتعليم الأطفال ضعاف العقول في ضوء الخبرة المكتسبة منذ قانون ١٨٩٩م .

وقد صدرت توصيات اللجنة ضمن تقرير اللجنة الوزارية المشتركة للخلل العقلي The Joint Departmental Committee on Mental Deficiency والمؤلفة من مجلس التعليم Board of Education ومجلس السلطة Board of Control عام ١٩٢٩م . وانطوت تلك التوصيات على وجوب إلغاء شهادة الضعف العقلي حتى يتم تقديم الخدمة والرعاية لكل من ضعاف العقول والمتخلفين عقليا ضمن خطة شاملة، كما أشار التقرير إلى الأطفال "القابلين للتعلم" ولكنهم غير قادرين على الاستفادة من التعليم في المدرسة الاعتيادية. وطبقا لذلك فقد استبعدت الفئة المتعارف عليها حاليا بذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة شديدى الإعاقة ESN (S). وبإلغاء هذه الشهادة كانت اللجنة تهدف إلى التخلص من الأزمة المتعلقة بحضور الأطفال في مدارس ضعاف العقول (مدارس التربية الفكرية)، وإتاحة الفرصة أمام أولياء الأمور للشعور بحرية الاختيار لأبنائهم حضور المدارس العادية.[1]

ونظرا لعدة أسباب وأهمها كساد الثلاثينيات، فلم تلق توصيات اللجنة اهتماما تشريعياً حتى صدور قانون التعليم لعام ١٩٤٤م ، والذى يعتبر الركيزة الأساسية للهيكل الحالى لنظام التعليم الخاص.

لم يتأثر قانون التعليم لعام ١٩٤٤م بلجنة وود Wood وتوصياتها فقط بل تأثر أيضا بتقارير اللجان المهتمة بتعليم الأطفال المعاقين، وفوضت تلك التقارير بإنشاء مدارس خاصة مدرجة ضمن النظام التعليمي العام كوسيلة للتخفيف من حدة المشكلة المتعلقة بانتظام التلاميذ في المدارس. وألزم البند رقم (٣٤) من القانون كل سلطة تعليمية محلية بالقيام

---

[1] Ibid, P.4.

بتحديد الأطفال الذين يحتاجون إلى معاملة تعليمية خاصة في منطقتها، ولكن الأجزاء الأخرى من القانون أوضحت أن تلك المعاملة التعليمية الخاصة لن تكون في مدارس خاصة. كما ذكر بوضوح أن المدارس الخاصة يجب أن تتاح للأطفال ذوى الإعاقات الشديدة، بينما يمكن تعليم هؤلاء ذوى الصعوبات أو الإعاقات الأقل حدة في مدرسة معانة Maintained School . وكان ذلك يعنى عمليا أن يتم توفير التعليم الخاص في فصول عادية من المدارس العادية وليس فقط في فصول خاصة عن المدارس العادية.

وبهذا وطبقا لهذا القانون أصبح على عاتق السلطات التعليمية المحلية-ولأول مرة- المسئولية القانونية بتوفير التعليم للأطفال من مختلف الأعمار ومن مختلف القدرات والاستعدادات، وتوفير الخدمات التعليمية الخاصة للأطفال ذوى الإعاقات البدنية أو العقلية، سواء في المدارس الخاصة أو في أنواع أخرى من المدارس.[١] وبهذا احتل قانون التعليم لعام ١٩٤٤م مكانته في تاريخ التعليم الإنجليزى نتيجة لتركيزه على حق كل طفل في تلقى التعليم الملائم له طبقا لسنه ولقدراته ولاستعداداته.[٢]

ولكن قانون التعليم لعام ١٩٤٤م لم يعكس التغير الذى طرأ على النظرة العامة للمعاقين فقط وإنما كان أيضا بمثابة تنبؤ واضح لآثار تلك النظرة حيث أضاف اتجاها جديدا فيما يتعلق بالأطفال المعاقين، حيث تم اعتبار هؤلاء الأطفال أفرادا ذوى "احتياجات خاصة" Special Needs وليسوا أطفالا متخلفين تتقصهم الصفات المعتادة والموجودة لدى غيرهم من الأطفال العاديين، فلهم الحق في تلقى التعليم من خلال مدارس التعليم العام Mainstream Schools كلما أمكن ذلك، ولا يكون ذلك من خلال معاملتهم كمتخلفين ويجب ألا تتم العناية بهم في معزل عن الآخرين.

كما أن هذا القانون أضاف مسئولية جديدة على عاتق السلطات التعليمية المحلية لتكون جزءا من مسئولياتها وهى مسئولية توفير مدارس ابتدائية وثانوية لخدمة الأعمار والقدرات والاستعدادات المختلفة للأطفال الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لتلك السلطات.[٣]

---

(1) Stow, Lynn and Selfe, Lorna., Op. Cit., P..2.

(2) DES: Pamphlet No. 46, Op. Cit., P.1.

(3) Ibid, P. 5.

ومع صدور قانون عام ١٩٤٤م ، تزايدت الخدمات الخاصة المقدمة لتلائم التلاميذ المتأخرين دراسيا Backward Pupils وبحلول عام ١٩٦٣م كانت هنالك (٣٧٩) مدرسة خاصة في كل من إنجلترا وويلز تخدم أكثر من (٣٧) ألف تلميذ متأخرين تعليمياً، هذا بالإضافة إلى المراكز والفصول الخاصة المختلفة. وفي ظل البند رقم (٣٣) قانون التعليم لعام ١٩٤٤م ، خول وزير التعليم سلطة إصدار تشريعات خاصة بتحديد فئات التلاميذ الذين يحتاجون إلى تعليم خاص مع توصيات إضافية حول الخدمة المناسبة لكل فئة.[١]

أما التطور في الفترة من ١٩٤٥م حتى ١٩٥٥م فقد انحصرت فقط في مجال التوسع في عدد المدارس الخاصة في خلال عشر سنوات فقط تم إنشاء وافتتاح (١٤٢) مدرسه جديدة لذوي الإعاقة التعليمية Educationally Subnormal وتلقى أكثر من (١٠٠٠٠) تلميذ تعليما خاصا. وكان من أهم التطورات في المجال هو تغير اتجاهات كل من أولياء الأمور والمعلمين تجاه المدارس الخاصة، مما ساعد على اختفاء مصطلحي المختل عقليا والضعيف عقليا من المعجم التربوي. فكان هناك ترحيب بالمدارس الخاصة ليس باعتبارها أماكن يرسل إليها الأطفال كمنبوذين من المدارس العادية ولكن باعتبارها أماكن يتلقى فيها الطفل العناية والاهتمام والمعاملة المتخصصة التي يحتاج إليها في نموه وتقد مه ليس فقط أكاديميا ولكن وبنفس الأهمية اجتماعيا ومهنيا.[٢]

وفي عام م ١٩٤٦ وكما ورد في كتيب رقم (٧) "المعاملة التعليمية الخاصة" لم يكن هناك أي تعارض في وجهات النظر حول كيف يمكن للمدارس العادية أن تتخذ الترتيبات اللازمة لمواجهة احتياجات أطفالها المتأخرين فكان هناك اهتمام واضح بالمشكلات الناتجة عن تواجد المتأخرين في المدارس العادية، وإدراك متزايد بحجم هذه المشكلات.

فبدأ إنشاء العديد من الفصول الخاصة، ولكنها كثيرا ما كانت تعاني من القصور من المتخصصين والمعلمين المهتمين بالتلاميذ المتأخرين دراسياً، والمعلمين الذين لديهم دراية ومعرفة بطرق التعامل مع هؤلاء الأطفال.[٣] أما التشريعات الخاصة بالتلاميذ المعاقين وخدمات الصحة المدرسية لعام ١٩٤٥م The Handicapped Pupils and School Health Service Regulation والتي تم مراجعتها في عامي ١٩٥٣م،

---

(1) Tansley , A.E & Gulliford, R., Op. Cit., P. 5.

(2) Ibid., P. 7.

(3) Ibid, P. 10 & 14.

١٩٥٩م فقد تم من خلالها تحديد إحدى عشرة فئة من التلاميذ الذين يحتاجون إلى معاملة تعليمية خاصة Special Educational Treatment ومن بين تلك الفئات كانت فئة التلاميذ غير العاديين تعليميا Educationally Subnormal وطبقا لهذا القانون فقد تم تعريف تلك الفئة كالتالي "هم التلاميذ الذين يعانون من تخلف تعليمي Educational Retardation بسبب محدودية قدراتهم أو لظروف أخرى، والذين يحتاجون إلى نوع متخصص من التعليم كبديل كلي أو جزئي عن ذلك التعليم المتاح عادة في المدارس العامة.[١]

ثم جاء قانون الصحة العقلية The Mental Health Act لعام ١٩٥٩م ليعكس ما قام به الزوجان كلارك The Clarks بالإضافة إلى جهود الأخصائيين النفسيين الأخرين، واصبح من الواضح عدم ملائمة نظام الرعاية والإقامة الكاملة لهؤلاء الذين يعانون من صعوبات تعلم خفيفة Mild Learning Difficulties وذلك نظرا لأسباب اقتصادية وإنسانية بدأ الأخذ بها في الاعتبار. وبذلك أكد القانون على ترك الأمر تطوعيا وليس إجباريا، كما أوصى بتغيير الرعاية الخاصة الداخلية إلى رعاية يقوم بها المجتمع، ومثل ذلك طفرة نحو الاتجاه إلى رعاية المجتمع Community Care والتي كانت بمثابة الإشارة إلى أحد أهم التطورات في مجال خدمات ورعاية ذوي صعوبات التعلم.

وبهذا أعطيت السلطات المحلية الحق في إنشاء مراكز تدريب وفنادق لقبول أولئك الذين كانوا من قبل نزلاء في مصحات.

وتبع ذلك تغيير في المصطلحات، فكان الأطفال يصنفون تربويا إلى غير عاديين تعليميا Educationally Subnormal ومعتدلي الإعاقة Mild أو متوسطي الإعاقة Moderate أو " شديدي" أو "حادي" الإعاقة Profound.[٢] وكما فعل من قبل قانون التعليم لعام ١٩٤٤م، فقد أدى هذا القانون أيضا إلى التغير في النظرة العامة لاحتياجات الأطفال المتأخرين، ففي كلا القانونين، لم يعد الطفل ذو قدرة الذكاء المحدودة فردا غير طبيعي، بل أصبح فردا له احتياجاته الخاصة والتي يجب على المجتمع تلبيتها، وبالتالي أصبح هنالك على الفرد أيضا التزام تجاه المجتمع.[٣]

---

(1) Ibid, P.4.

(2) Fawcus, Margaret: Children with Learning Difficulties, U.K., Whurr Pub., Ltd, 1997, PP. XII, XIV

(3) DES : Pamphlet No. 46. Op. Cit., P.8.

واتضح خلال العديد من الدراسات التي أجريت أنه من الممكن تعليم الأفراد الذين كان ينظر إليهم من قبل على أنهم غير قابلين للتعلم، ونتج عن هذا تغير في السياسة العامة المتمثلة في قانون التعليم للأطفال المعاقين Education Act Handicapped Children لعام ١٩٧٠م والذي أعاد تسمية من أطلق عليهم سابقا أسم أطفال ذوي احتياجات تعليمية خاصة ESN إلى تسميتهم بأطفال ذوي احتياجات خاصة خفيفة ESN (Mild) وبالنسبة للأطفال الذين سبق تسميتهم بغير قابلين للتعلم" Ineducable" فقد تم إطلاق مصطلح أطفال ذوي احتياجات تعليمية خاصة شديدة أو حادة ESN (Severe).[١]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام هذا القانون بنقل مسئولية تعليم الأطفال ذوي الإعاقات الحادة أو الشديدة من وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية Department of Health and Social Security. إلى السلطات التعليمية المحليةLEA.[٢]

وفي الأول من أبريل من عام ١٩٧١م أصبح قانون التعليم للأطفال المعاقين لعام ١٩٧٠م قانونا يلزم السلطات التعليمية المحلية بتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال الذين يتجاوزن سن الثالثة.

وفي نوفمبر من عام ١٩٧٥م أعلنت مارجريت تاتشر- وزيرة التعليم والعلوم آنذاك- أنها بصدد تشكيل لجنة برئاسة السيدة وارنوك تتلخص مهامها في:

"مراجعة الإمدادات التعليمية المتاحة للأطفال المعاقين بدنيا أو عقليا بإنجلترا وويلز واسكتلاندا، والاهتمام بالنواحي الطبية لديهم ومراعاة الترتيبات اللازمة لإعدادهم للدخول في مجال العمل، كذلك لدراسة الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق هذه الأهداف، وتقديم توصياتها في هذا المجال"[٣]

وفي العام التالي تشكلت اللجنة تحت رئاسة ماري وارنوك Mary Warnock التي قدمت تقريرها بعد ذلك بضع سنوات ١٩٧٨م ثم جاء قانون عام ١٩٧٦ الذي أشار البند

---

(1) Bowler, Dermot M. and Brook, Sarah Lister, Op. Cit., P.6.

(2) Sharp, Paul and Dunford, John, Op. Cit., P. 32.

(3) Ibid, P. 32.

العاشر منه إلى وجوب تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة في مدارس عامة كلما امكن، وما لم يكن ذلك صعبا أو بسبب أنه قد يكلف نفقات باهظة أو لكونه يمثل عقبة في طريق تحقيق فعالية المدرسة، وقد أخذت لجنة وارنوك Warnock تلك التوصيات كمؤشر يدل على مدى اهتمام البرلمان بنوعية ومكان توفير التعليم الخاص.(١)

وبهذا لم يتم تطبيق البند العاشر من قانون التعليم لعام ١٩٧٦م انتظارا لإصدار تقرير لجنة وارنوك والذي صدر في مايو ١٩٧٨م. وبهذا كان لتقرير لجنة وارنوك أكبر الأثر على السياسة التعليمية والإمدادات التعليمية التالية. ومن بين توصيات اللجنة كان إلغاء الفئات التشريعية للإعاقة بهدف توسيع مجال تقديم الخدمات، ووضع تعريف أعم وأشمل، وشمول المجال للخدمات والمساعدات الإضافية حينما وحيثما تقدم.

وقد اقترحت اللجنة إطلاق مصطلح "أطفال ذوي صعوبات تعلم " ليشمل الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والتلاميذ في الأقسام العلاجية.(٢)

وأصدرت لجنة وارنوك في تقريرها أكثر من (٢٠٠) توصية في تقريرها الصادر عام ١٩٧٨م ، والذي كان له أكبر الأثر في تغيير أسلوب التفكير في الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وفي الخدمات المتاحة لهم.(٣)

ودارت أهم توصيات تقرير وارنوك Warnock حول ما يلي:

(١) عملية التصنيف إلى فئات ومفهوم الاحتياجات الخاصة

Categorization and The Concept of Special Education

كان من أهم توصيات اللجنة إلغاء فئات الإعاقة- مما كان له أكبر الأثر على التعليم الخاص- فقد تحددت بذلك الاحتياجات الخاصة لكل فرد حسب طبيعة ما يلاقيه من صعوبة في التعلم وليس طبقا لنوع إعاقته.(٤)

وهذا يعني أنه قد تم استبدال نظام تصنيف الأطفال تبعا لإعاقاتهم (وحسب الاختبارات الطبية) إلى نظام جديد أكثر مرونة وفعالية بحيث يترجم احتياجات الأطفال

---

(1) Galloway, David M. and Goodwin, Carole, Op. Cit., P. 17

(2) Ibid., P. 16.

(3) Stow, Lynn and Selfe, Lorna, Op. Cit., P. 4.

(4) Jenkinson, Josephine C., Op. Cit., P. 20.

داخل البيئة التعليمية، وخاصة بالنسبة للأطفال الذين يتلقون تعليمهم خارج مدارس التعليم العام، ويقوم فريق متعدد التخصصات بإعداد هذا التقرير.[١]

وعلى الرغم من إدراك لجنة وارنوك Warnock لبعض مزايا استخدام نظام الفئات والتي تتضمن المساعدة في تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة لكل فئة ، وضمان حقوق تلك الفئة في التعليم المناسب ، الا أن اللجنة قد حددت ثلاث مشكلات أخرى تستوجب إلغاء نظام الفئات، وتلك المشكلات هي :

أولا : أن هنالك العديد من الاطفال الذين يعانون من أكثر من إعاقة مما يجعل من الصعب تصنيفهم تحت أى فئة.

ثانيا : أن استخدام نظام التصنيف الي فئات كأساس في التعليم يؤدى الى تجاهل مبدأ الفروق الفردية ، والى الاخفاق فى ادراك تلك الفروق الفردية التى تميز بين الاطفال من نفس الفئة.

ثالثا : أن نظام التصنيف الى فئات قد يحرم الأطفال الذين لايندرجون تحت أى فئة من الفئات من الاستفادة من الخدمات التعليمية الخاصة التى يحتاجون إليها.[٢]

(٢) إعادة تعريف مصطلحات التربية الخاصة :

Redefinition of Special Education Terms.

أشارت تلك التوصية من التقرير الى أنه يقصد بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة أولئك الأطفال الذين يعانون من صعوبة تعليمة ما ، والتى تتطلب أسلوبا تعليميا خاصا يقدم إليهم، وقد منح هذه التوصية القوة التنفيذية من خلال قانون التعليم لعام ١٩٨١م.[٣]

كما تم إعادة تسمية "الأطفال ذوى الإعاقة التعليمية"الحادة(S) ESN "بالأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلم شديدة " Children With Sever Learning Difficulties (SLD) كما استبدل مصطلح "أطفال معتدلى الإعاقة التعليمية"(M)(ESN) بمصطلح "أطفال ذوى صعوبات تعلم متوسط".[٤] Children With Moderate Learning Difficulties (MLD) .

---

(1) Morris, Ly nda, et al., Op., Cit., P. 388.

(2) Jenkinson, Josphine C., Op. Cit., P. 20.

(3) Bowler, Dermot and Brook, Sarah Lister, Op. Cit., P. 17.

(4) Ibid., P. 6.

(٣) الدمج : Integration

قدم التقرير توصياته بوجوب تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة – وكلما أمكن ذلك – مع أقرانهم العاديين فى مدارس التعليم العام[١] Mainstreaming Schools

(٤) مشاركة أولياء الأمور: Partnership with Parents

أوصت اللجنة بمشاركة أكثر إيجابية بين أولياء الأمور والمدرسة طالما كان الوالدان هما المعلمين الأولين للأطفال كما أكدت على وجوب إعلام أولياء أمور الأطفال بكافة الإمكانات والخدمات المتاحة ، وإعلامهم عن الشخص الذي سيكون مسئولاً عن تقديم النصح لهم فيما يتعلق بالخدمات المحلية.[٢]

(٥) التقويم : Assessment

أكد التقرير على أهمية التحديد المبكر للاحتياجات الخاصة للطفل لكى يمكن تقديم المساعدة المطلوبة له ، وفى هذا الصدد تم اقتراح نموذج مكون من خمس مراحل للتقويم ، تتم الثلاث مراحل الأولى منها داخل المدرسة، بينما تتم المرحلتان الأخيرتان خارج المدرسة ، وفيما يلى عرض لتلك المراحل :

(أ) أن يقوم بالتقويم معلم الفصل من خلال الملاحظة ومن خلال السجلات الدالة على أداء التلميذ Records of Progress وإذا ما كان مطلوب إجراء تقويم أوفى فيمكن للمعلم الانتقال إلى المرحلة التالية وهى :

(ب) استشارة معلمين متخصصين من هيئة التدريس أو من المعلمين المعاونين Support Teachers الزائرين للمدرسة .

(جـ) استشارة الخبراء كالأخصائى النفسي التربوى أو المتخصصين فى الخدمات الخاصة كمعلمى الأطفال الصم مثلاً.

وإذا ما كان الطفل يحتاج الى نوع خاص من الخدمات والمصادر التى تختلف عن تلك الخدمات المتاحة عادة فى المدرسة ، فيجب فى هذه الحالة اللجوء الى المرحلة التالية وهى :

(د) إجراء تقويم رسمى متعدد الجوانب ، وإذا ما كانت المشكلة شديدة التعقيد أو غير عادية وتتطلب تقويما أكثر تحديدا فيمكن الانتقال الى المرحلة التالية وهى :

(هـ) الإحالة الى مراكز إقليمية متخصصة والتى غالبا ما تتوافر فى المستشفيات.

---

(1) Morris, Lynda. Et al., Op. Cit., P. 387.

(2) Stow, Lynn and selfe, lorna, Op. Cit., P. 5

(٦) الاهتمام بالتلاميذ فى فترة ما قبل المدرسة، وكذلك ما بعد سن الـ ١٦ سنة.

أولى التقرير عناية خاصة باحتياجات الأطفال الذين فى سن ما قبل المدرسة والتحديد المبكر لاحتياجاتهم ، كما تم الاهتمام بكيفية الانتقال من فترة الحياة المدرسية الى فترة حياة الرشد والبلوغ. وتمت التوصية بإتاحة الفرص التعليمية فى التعليم العالى والتعلم مدى الحياة لذوى الاحتياجات الخاصة. (١)

(٧) تدريب المعلمين أثناء الخدمة

أوصى التقرير بأهمية تلقى كل معلمى التربية الخاصة تدريبا تمهيديا فى مجال التعليم الخاص كما يجب أن تتاح فرص التدريب فى أثناء الخدمة لكل العاملين فى المجال .

(٨) إجراء الأبحاث

تم التأكيد على الحاجة الى إجراء الأبحاث المستمرة حول النظم المختلفة المتعلقة بالتعليم الخاص.(٢)

تلك كانت أهم التوصيات التى جاءت فى تقرير لجنة وارنوك Warnock Report لعام ١٩٧٨م والذى عكس الاهتمام المتزايد بمجال صعوبات التعلم والتعليم الخاص.

- قانون التعليم باسكتلاندا لعام ١٩٨١م

شهدت المملكة المتحدة منذ الثمانينيات العديد من التطورات فى مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة ، فقد غير قانون التعليم لعام ١٩٨١م الاتجاهات العامة نحو الاحتياجات الخاصة بصورة جذرية ، وكان بمثابة نقطة انطلاق لموجة قوية جديدة من دمج التلاميذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة فى مدارس التعليم العام. كما منح القانون حقوقا جديدة لأولياء أمور الأطفال فيما يتعلق بمشاركة أولياء الأمور فى التقويم ومراجعة الاحتياجات التعليمية الخاصة لدى الطفل ، وفى التعبير عن رغباتهم حول تعليم أبنائهم فى مدارس الدمج ، وألقى القانون أيضا بعض المسئوليات على هيئات الخدمات الصحية والاجتماعية

---

(1) Ibid., P. 6.

(2) Ibid., P.7.

للمساهمة فى إجراء عمليات التقويم، هذا بالإضافة الى ابتكار ذلك القانون بما يعرف "بيـــان الاحتياجات التعليمية الخاصة" Statement of Special Educational Needs.

وكان هذا البيان ذروة لعملية التقويم القانونية والمستهدف منها تحديد نقـــاط القـــوة وكذلك نقاط الضعف لدى الطفل ، والتأكد من تلقى هؤلاء الأطفال ما يناسبهم من تعليم.[١]

وبهذا جاء قانون التعليـــم لعـــام ١٩٨١م كاســـتجابة تشـــريعية لتقريـــر وارنـــوك Warnock Report ولتقرير أداء وتقدم الطفل.

وعلى غير العادة أصدرت حكومة المحافظين قانونين تشريعيين خلال الفـــترة مـــن ١٩٧٩م وحتى ١٩٨٣م ، حيث تبع قانون التعليم لعام ١٩٨٠م بقانون آخر فى العام الـــذى تلا ذلك العام مباشرة وهذا القانون اهتم بالتعليم الخاص بصفة خاصة.[٢]

وقد غير هذا القانون الإطار العام للتعليم الخاص وحدد واجبات السلطات التعليميـــة المحلية ، كما أعاد القانون ما ورد من بنود فى القوانين الســـابقة فيمـــا يتعلـــق بالخدمـــات التعليمية الخاصة ، ووضع إطارا جديدا لتعليم الأطفال الذين يحتاجون الى عـــون تعليمـــى خاص داخل مدرسة خاصة أو مدرسة عامة.[٣]

ومن أهم النقاط التى تناولها القانون ما يلى :

(١) تعريف مصطلح الاحتياجات التعليمية الخاصة .
(٢) تعريف مصطلح صعوبات التعلم .
(٣) مبدأ الدمج. Integration
(٤) التقويم الرسمى. Formal Assessment
(٥) المراجعة وإعادة التقويم.
(٦) النشرات رقم ٨١/٨ و ٨٣/١.[٤]

---

(1) Russell, Phillippa: Special Educational Needs, U.K, Council Disabled Children, July 6, 1995, P. 5.

(2) Sharp, Paul and Dunford, John, Op. Cit., P. 32.

(3) Stow, Lynn and Selfe, Lorna, Op. Cit., P.7.

(4) Ibid., P. 8 –11 .

وفى القسم الأول من هذا القانون تم تحديد الاحتياجات الخاصة وتقديم مصطلح "صعوبات التعلم" Learning Difficulties حيث تم اعتبار أن كل التلاميذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة يعانون من صعوبة ما فى التعلم، ومع ذلك كان من الضرورى تقسيم هذه الفئة من الأطفال الى فئات فرعية وهى : "أطفال يعانون من صعوبات تعلم حادة أو شديدة " و"أطفال يعانون من صعوبات تعلم متوسطة" ، "وأطفال يعانون من صعوبات تعلم معتدلة".(١)

وقد أشار القانون الى أن أى طفل يعانى من صعوبة فى التعلم إذا ما :

(أ) كان يعانى من صعوبة واضحة فى التعلم بالمقارنة بمعظم الأطفال الذين فى نفس عمره الزمنى.

(ب) كان يعانى من أى نوع من أنواع الإعاقة التى تحول دون استفادته من التسهيلات التعليمية المتاحة فى المدارس العامة التابعة للسلطة التعليمية المحلية .

(جـ) إذا كان الطفل تحت سن الخامسة، ويندرج تحت أي فئة من الفئتين المذكورتين سابقا فى (أ)أو (ب).(٢)

وفى القسم الثانى فرض هذا القانون على السلطات التعليمية المحلية مسئولية توفير التعليم الملائم لكل التلاميذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة. ومن بينهم الذين يعانون من صعوبات فى التعلم.(٣)

ويستمر القانون فى إلقاء الضوء على مسئوليات السلطات التعليمية المحلية حول تحديد وتقويم الطفل ذى الاحتياجات التعليمية الخاصة، وأيضا حول الطريقة التى يجب أن تتبعها السلطة التعليمية المحلية فى تنفيذ وإجراء العمليات الواجب القيام بها. وفى البند السابع من القانون وردت تعليمات مفصلة حول كيفية قيام السلطة التعليمية المحلية بتقديم بيان حالة خاص بالطفل ويتضمن القرارات التى يجب اتخاذها بمعاونة أولياء الامور فى كل مرحلة من مراحل عملية التقويم.

كما تطرق القانون الى عدة موضوعات أخرى منها واجبات السلطات الصحية والموافقة والتصديق على فتح مدارس خاصة ، وذلك الى جانب عناصر القانون الأساسية

---

(1) Jenkinson, Josephine, Op., Cit., P.3.

(2) Sharp, Paul and Dunford, John., Op. Cit., P.33.

(3) Morris, Lynda, et al., Op. Cit., P. 388.

والتى دارت حول تعريف "الاحتياجات التعليمية الخاصة" ، "وصعوبات التعلم" ، "وحق التلاميذ فى الدمج" ، وتقديم بيان الحالة للتلميذ.

كما تطرق القانون الى أبعد مما تطرقت إليه التشريعات السابقة فيما يتعلق بالحقوق التى منحها لأولياء أمور التلاميذ.(١)

كما حدد قانون عام ١٩٨١م مسئوليات ودور كل من المسئولين فى المدرسة وكذلك معلم الفصل، ومعاونى معلم الفصل، وكذلك دور المدرسة ككل، وذلك بالإضافة إلى مسئوليات السلطة التعليمية المحلية.(٢)

كان هذا القانون أحد أهم التطورات فى التعليم فى باسكتلندا حيث منح أولياء أمور التلاميذ حق اختيار المدرسة التى يرغبون أن ينتظم فيها أبناؤهم ما لولم تكن هنالك حاجة إلى إجراء تعديلات على المدرسة مثل تعيين معلمين إضافيين، أو تغير التجهيزات، أو غير ذلك من الأمور، وإلا فللسلطة التعليمية الحق فى رفض طلب أولياء الأمور.(٣)

كما ظهرت هنالك بعض الاتجاهات العامة والتى انطوت على الميل الى :

(أ) دمج الأطفال الذين يعانون من صعوبات فى التعلم فى جميع أنشطة التعليم العام فى المدارس العامة العادية.

(ب) التوسع فى خدمات تقديم المساعدة التعليمية فى المدارس العادية.

(جـ) التوسع الكبير فى خطط التنمية المهنية للعاملين فى المجال، وتصميم البرامج الدراسية لمعلمى التعليم الخاص.

ومنذ تطبيق القانون ظهرت بعض آثاره فى التعليم، فعلى سبيل المثال انخفض العدد الكلى للمدارس الخاصة بين عامى ١٩٨١م ، ١٩٩١م فى اسكتلاندا من (٢٢٤) مدرسة الى (١٧٦) مدرسة، بينما ارتفع عدد الأقسام الخاصة فى المدارس العادية من (٩٠) قسماً الى (١٥٧) قسماً. وفى الوقت الذى استمرت فيه نسبة التلاميذ المسجلين مستقرة بصفة عامة عند ١ر١% إلا أن نسبة التلاميذ المسجلين فى مدارس التعليم العام Mainstream School ارتفعت من ٣ر٧% فى عام ١٩٨٣م الى ٣٤% فى عام ١٩٩١م ، وفى الوقت

---

(1) Sharp, Paul and Dunford, John., Op. Cit, P. 34.

(2) Gross, Jean: Special Educational Needs in the Primary School, Buckingham, Open University Press., 1993, P. 7-9.

(3) Morrris, Lynda. et. al., Op. Cit., P. 389.

نفسه تغير معدل عدد المعلمين الى عدد التلاميذ فى المدارس الخاصة من معلم واحد لكل ٨ر٦ تلاميذ فى عام ١٩٨١م ، وأصبح معلما واحدا لكل ٦ر٤ تلاميذ فى عام ١٩٩١م. (المكتب الاسكتلاندى ١٩٩٢م).[١]

وفى عام ١٩٨٧م قدمت لجنة الاختيار الحكومية The Government Select Committee تقريرها فيما يختص بتطبيق قانون التعليم لعام ١٩٨١م.

وقامت اللجنة بزيارة لثلاث سلطات تعليمية محلية فى عام ١٩٨٧م ، وقدمت الدعوة للمتخصصين من مختلف الهيئات والمنظمات للاسترشاد بآرائهم وأحكامهم، وقد توصلت اللجنة الى أنه قد تم تحقيق الكثير مما ورد فى القانون ، ومع ذلك كانت هنالك ثلاثة مجالات تحتاج الى اهتمام خاص وقدمت اللجنة توصياتها فيما يختص بـ :

(أ) دور أولياء أمور التلاميذ.

(ب) مبدأ الدمج.

(جـ) التوصية بزيادة المصادر والخدمات.[٢]

وجاء قانون التعليم لعام ١٩٨٨م ، والذى حمل عدة تغييرات فى الهيكل الأساسى فى التعليم حيث تناول أربعة تغييرات أساسية شملت ما يلى :

(أ) وضع منهج قومى يشتمل على منهج محوري لبعض المواد المحددة التى يجب تطبيقها فى كل المدارس الابتدائية والثانوية.

(ب) يخضع كل طفل فى الأعمار ٧،١١،١٤،١٦ الى عملية تقويم تقوم على أسس ومعايير قومية.

(جـ) يمكن للمدارس أن تتحرر من الخضوع لسيطرة السلطة التعليمية المحلية ، وذلك وفقا لإدلاء أولياء أمور التلاميذ بأصواتهم وآرائهم ، ووفقا لاختيارهم ليتم تمويل هذه المدارس مركزيا.

(د) ترفع القيود عن المدارس فيما يتعلق بعدد التلاميذ الذى يسمح للمدرسة قبوله.[٣]

ومن خلال هذا القانون أصبح لكل التلاميذ الحق فى "منهج متوسع ومتوازن" يجب تطبيقه فى كل المدارس بما فيها المدارس الخاصة. وقد عكست عمليات التوحيد فى مجالى

---

(1) Ibid., P. 390.

(2) Stow, Lynn and Selfe, Lorna, Op. Cit., P. 4.

(3) Ibid., P. 257.

التقويم والمناهج الاتجاه نحو الابتعاد عن مدخل يركز حول الطفل فى التعليم الـــى مدخـــل يهتم بمعايير التفوق الأكاديمى، وقد حارب هذا الاتجاه كلا من المدخل الوظيفى ، والمدخـــل التطورى فى تعليم التلاميذ ذوى الإعاقات واضعا تركيزا أكبر على المشاركة فـــى المـــواد الدراسية الى تدرس فى التعليم العام، وكان يقصد من ذلك أن بعضا من المـــواد الدراســية كالتاريخ والعلوم واللغات تمثل مجالات مناسبة ليتم تدريسها لهؤلاء التلاميذ، ومن الممكـــن تهيئتها وتعديلها بصورة مناسبة لهم.(١)

بعد قانون عام ١٩٨٨م ظهرت وثيقة المجلس القومى للمنـــاهج The National Curriculum Council , والتى دارت حول الاحتياجات التعليمية الخاصة، وكان عنـــوان تلك الوثيقة "منهج للجميع" A Curriculum For All واستهلت الوثيقة بالعبـــارة التاليـــة "يشترك كل التلاميذ فى حق دراسة منهج متوسع متوازن يشـــتمل علـــى المنـــهج القومـــى National Curriculum. " (NEE , 1989) (٢)

وبذلك نرى كيف ركز قانون عام ١٩٨٨م على أهمية تدريس المنهج القومى لكافة تلاميـــذ المدارس فى المملكة المتحدة بمن فيهم ذوى الاحتياجات الخاصة ، الا أن اتجاهاً جديداً بـــدأ مؤخرا فى الظهور ويتضح هذا الاتجاه من خلال قرار وزير التعليم البريطانى الحالى دايفيد بلانكت بإلغاء مناهج التعليم القومى بالمدارس الابتدائية فى إنجلترا وويلز، ومنح كل مدرسة حرية تعليم التلاميذ الدروس التى تريد تعليمها لهم وخاصة فى مواد التـــاريخ والجغرافيـــا والتكنولوجيا والموسيقى والرياضة البدنية ، باستثناء مواد العلوم والحاسب الآلـــى والمـــواد الدينية.(٣)

أما قانون التعليم العام لعام ١٩٩٣م والذى صحبه إطارا تنفيذيـــاً A Code of Practice فقد تناول تحديد واجبات ومسئوليات المدارس والسلطات التعليمية تجاه التلاميـــذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة بالإضافة الى تحديد وتقويم تلك الاحتياجات بهدف تقديـــم التوجيه العملى للسلطات التعليمية المحلية والهيئات الحكومية الى المدارس التـــى تخضـــع لإشرافها. وكان من بين الالتزامات التى يفرضها هذا القانون تعيين شخص مسئول ينســـق الاحتياجات الخاصة فى كل مدرسة.(٤)

---

(1) Jenkinson, Josephine C, Op. Cit., P. 167

(2) Paul Groll (ed.): Teachers, Pupils and Primary Schooling, London, Cassell, 1996, P. 134.

(٣) التعليم الوطنى وداعاً، أخبار قصيرة، جريدة الأهرام، ع ٤٠٥٨٢ فى ١٥ يناير ١٩٩٨، الطبعة الثالثة، ص ٤، عمود (٤).

(4) Russell, Phillipa, Op. Cit., P. 7.

وكان من أهم التغييرات التى أحدثها قانون عام ١٩٩٣م هى تلك التغيـيرات التـى نتج عنها زيادة استقلالية المدارس وذلك من خلال منح حق الإدارة المحلية لتلك المـدارس ومن خلال الميزانيات الخاصة التى تمنحها السلطات التعليمية لتلك المـدارس لكـى تقـوم المدارس بأداء مهامها ، ومن خلال حق تلك المدارس التى تحصل علـى منـح Grant-Maintained فى الحكم الذاتى Autonomy of School ، وبالتالى فقد أدى هـذا الـى تضاؤل دور السلطات التعليمية المحلية. واستجابة لهذا القانون فقد تـم تشـكيل السـلطات الممولة والتى تمثلت فى صندوق تمويل المدارس Funding Agency for Schools فى إنجلترا، ومجلس تمويل المدارس School Funding Council فى ويلز Wales .

وفي هذا الإطار تحتفظ السلطة التعليمية المحلية بمسئولياتها تجـاه الأطفـال ذوى الاحتياجات الخاصة ، ولكن مسئوليتها عن تخطيط التمويـل لمواجهـة تلـك الاحتياجـات التعليمية الخاصة تظل محدودة. هذا بالإضافة الى التعديل الـذى طـرأ علـى إجـراءات وسياسات المدارس بمقتضى هذا القانون، فالبند رقم ٥/١٦١ من القانون قد ألزم المـدارس بنشر بيانات تتعلق بالسياسات التعليمية المتعلقة بالتلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة ، بحيـث تتناول تلك البيانات معلومات عن منسقى التعليم لهذه الفئة من التلاميذ، وكذلـك معلومـات عن المؤهلات المتخصصة لأعضاء هيئة التدريس، وعن سياسة القبول بالمدرسـة وكذلـك الأهداف التى تريد المدرسة تحقيقها للتلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصـة، وعـن إجـراءات التجديد والتقويم المتبعة فى المدرسة، وكذلك سياسة التدريس بالمدرسـة ومـدى اسـتخدام المدرسة للخدمات المعاونة Support Service وكذلك علاقة المدرسة بالمدارس الأخـرى، ومدى فاعلية عملية الدمج داخل المدرسة نفسها.[١]

ويقوم الإطار التنفيذى لقانون عام ١٩٩٣م على أسس واضحة تؤكد علـى أهميـة التشخيص Diagnose والتقويـم Assessment المبكريـن للتلاميـذ ذوى الاحتياجـات التعليمية الخاصة والذين سيتم تعليمهم فى مدارس الدمج كما أن القانون يؤكد بدرجة أكـبر على الحاجة الى إجراء عملية تقويم مرحلية ، تقوم على أساس مشاركة المدرسـة بحيـث تركز على تحديد مستوى تحصيل التلاميذ ، وعلى الصعوبات التى يواجهونـها ، وكذلـك يؤكد الإطار التنفيذى للقانون على أهمية المشاركة الإيجابية للتلاميـذ سـواء فـى عمليـة التقويم Assessment أو فى عملية اتخاذ القرار.[٢]

---

(1) National Children Bureau, No. 123, Highlight- The Education Act 1993 and Special Educational Needs, U.K.

(2) Russell, Phillippa, Op. Cit., P.7.

وقد عين هذا القانون كذلك فترة محددة لإجراء عملية التقويم القـــانونىStatutory Assessment ، ولإصدار بيان بذلك ، وذلك إجراء يرحب به أولياء أمور التلاميذ الذيـــن كان عليهم فى الماضى الانتظار لفترات زمنية طويلة كانت قد تمتد الى سنوات.

هذا بالإضافة الى أن البند رقم ٦/١٧٢ من القانون قد حدد الطريقة التى يجـــب أن تسير عليها المراجعات السنوية (التقويم السنوى) Annual Reviews التى تجرى لتحديـد مدى تقدم الطفل ، وكذلك حدد القانون المسئولين عن القيام بتلك المراجعات أو ذلك التقويـم . ويضع الإطار التنفيذى لهذا القانون الترتيبات اللازمة لإجراء المراجعات الســـنوية فـــى السنوات النهائية من التعليم المدرسى متضمنا ذلك خطة انتقال Transitional Plan تتناول انتقال التلميذ من حياة الطفولة الى حياة البلوغ.

كما حدد الإطار التنفيذى المراحل التى يجب أن تتخذها المدرسة فى عملية تحديـــد الاحتياجات التعليمية الخاصة . تلخصت تلك المراحل فى مراحل ثلاث هى:[١]

١-المرحلة الأولى : يجب أن يكتب معلم الطفل تقريرا يتنـــاول ملاحظاتـــه حـــول الطفـــل وصعوبات تعلمه.

٢- المرحلة الثانية : على المعلم المختص والمسئول عن الاحتياجات التعليمية الخاصـــة أن يناقش أولياء الأمور ومعلمى الطفل الآخرين حول الطفل ومشـــكلاته، كما عليه أن يضع خطة تعليمية فردية للطفل تتناول الأهـــداف التـــى على الطفل أن يحققها، وموعد إجراء فحص للطفل للوقوف على مدى التقدم الذى حققه الطفل.

٣- المرحلة الثالثة : قد ترغب المدرسة فى البحث عن مساعدة متخصصـــــة أو استشـــارة من خارج المدرسة، كاستشارة الأخصائى النفسى الـــتربوى أو معلـــم متخصص.

وأجرى هذا القانون تعديلا فى صياغة قانون ١٩٨١م حيث استبدل البنديـــن رقـــم ٢/٢، ٣/٢ فى قانون عام ١٩٨١م بالبند رقم ١٦٠ من قانون ١٩٩٣م ، وذلك فيما يختـــص برغبات أولياء أمور التلاميذ. وأدت هذه الصياغة الجديدة الى منح حق الاعـــتراض Veto لأولياء الأمور على تسكين أولادهم فى مدارس الدمج Integrated Placement.[٢]

---

(1) DFE: Special Educational Needs, A guide for parents, London, 1997, P.P. 13 – 15.

(2) National Children's Bureau, No. 123. Op. Cit.